Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518

Volume 5 (9), July 2018

Article History		
Received/Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online / Yayınlanma
15 /6/2018	26 /6/2018	1 /7/2018

تحفيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

د.صياح وداد د شليحي إيمان

جامعة باجي مختار / عنابة – الجزائر

مخبر الذكاء الاقتصادي و التنمية المستدامة

الملخص

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر مطلبا تسعى إليه كل الدول في إطار سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية، بإعتباره من أقوى الموارد الرئيسية المحركة للنشاط الإقتصادي، ومن أهم المصادر المعتمدة لتفعيل التمويل الخارجي والإنفتاح الاقتصادي .

وقد تبين أن أغلب الدول تزايد سعيها نحو بناء تكامل إقتصادي إقليمي لما له من آثار إقتصادية متعددة أهمها الآثار الديناميكية التي تتيح فرصة إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره مكسب محتمل لتقوية العلاقات بين أقطار الدول المتكاملة وتحقيق تنمية إقتصادياتها، ويكون فيما بعد الحافز الأساسي لبناء وتنشيط التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وعليه جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي وإبراز الدور الجوهري والفعال الذي يلعبه في تحفيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في ظل التغيرات الدولية والإقليمية الراهنة.

حيث تم التوصل إلى أن هناك علاقة متبادلة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر من شأنها أن تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي الإقليمي ، التنمية الاقتصادية ، الآثار الديناميكية ، الإستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract

Foreign direct investment (FDI) is a demand that all countries seek in the pursuit of economic development, as one of the most powerful sources of economic activity, and one of the most important sources adopted to activate external finance and economic openness.

It has been shown that most countries increase their orientation towards building regional economic integration because of its multiple economic effects, the most important of which are the dynamic effects that contribute effectively to attract foreign direct investment as a potential gain to strengthen relations between countries of integrated countries and achieve the development of their economies. Regional economy.

This study is intended to shed light on the reality of FDI in the GCC countries and to highlight the essential and effective role it plays in stimulating regional economic integration in light of the current international and regional changes.

It was concluded that there is a correlation between regional economic integration and foreign direct investment that will contribute to the advancement of economic development.

Keywords: Regional Economic Integration, Economic Development, Dynamic Impacts, Foreign Direct Investment

المقدمة

في ظل التحديات الدولية والإقليمية الراهنة، وبالرغم من توقعات تحسن نمو الاقتصاد العالمي، لا تزال المخاطر الاقتصادية مائلة نحو التطورات السلبية وخصوصا بسبب التحول الانغلاقي والسياسات الحمائية المحتملة، دون إغفال تغيرات الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة العربية وكذلك توقعات ارتفاع أسعار الفائدة وحالة عدم اليقين الخاصة بمستقبل أسعار السلع أهمها النفط. حيث تنعكس تلك التغيرات على الدول العربية من خلال محاور العلاقة مع الخارج وأهمها **الاستثمارات الأجنبية المباشرة** ، والتي يمكن إستخدامها كمؤشر ذو دلالة هامة على مدى التطور الاقتصادي لدولة ما وكذا قياس درجة إرتباطها مع العالم الخارجي .

وفي إطار هذه التغيرات يظهر التكامل الاقتصادي الإقليمي كبديل حتمي وحقيقة تاريخية لمواجهة التحديات الخارجية، بإعتباره الوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والمخاطر التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها، وأمام هذه الظروف أصبحت الدول العربية تواجه وضعا إقتصاديا خطيرا يحتم عليها تبني موقفا جماعيا منسقا وأنماط مشتركة من التعاون دفاعا عن مصالحها في مواجهة الأوضاع الراهنة، وهذا في إطار السعي لتحقيق تكاملا إقتصاديا فعالا وما ينتج عنه من أهداف مرتبطة أساسا بالتنمية الاقتصادية و المصلحة المشتركة .

وفي هذا السياق تعد تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي (والذي يضم : السعودية، الكويت، قطر، الإمارات، البحرين، عمان) نسبيا من أهم إتحادات الدول النامية والعربية المنجزة في إطار سعيها إلى تحقيق الأهداف المرجوة والوصول الى نوع من التعاون والتنسيق بين دول الخليج في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية والأمنية وإقامة مشاريع تجارية مشتركة.

ويعد مجلس التعاون الخليجي كتكامل إقتصادي من أكثر الدول حركية في الإهتمام بجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بإعتبارها مكسب محتمل لتطوير الاقتصاديات الخليجية من جهة ، وفي العمل على تقليص العوائق التي كانت تواجه الاستثمار خاصة مع تداعيات تقلبات أسعار النفط في ظل التحولات الدولية والإقليمية الراهنة من جهة أخرى .

وجاءت هذه الدراسة للبحث في الدور الأساسي للإستثمار الأجنبي المباشر و مدى مساهمته في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، فالإستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية والصناعية للدول في إطار العملية التكاملية، بالإضافة إلى إقامة عمل إقتصادي مشترك يساهم في تحقيق تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء، ويكون فيما بعد البداية الممكنة لبناء تكامل إقتصادي إقليمي فعال له مكانة هامة ضمن الإنجازات الاقتصادية الدولية الكبرى والذي يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

أولا: أهمية الدراسة:

يعتبر الاستثمار بمفهومه الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد في الإنتاج ، التطوير ،التجديد وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، ورفع مستوى المعيشة، ومن هنا تأتي أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي ، كما تقوي العلاقات بين أقطار الدول المتكاملة لارتباطها بتلبية حاجات أساسية في إطار العملية التكاملية.

ثانيا: مشكلة الدراسة:

بناء على ما تقدم يمكن صياغة معالم إشكالية البحث في التساؤل الجوهري الآتي :

ما مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز وتفعيل التكامل الاقتصادي الإقليمي ؟ وما أهمية ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

❖ الأسئلة الفرعية :

- لماذا يعد الإستثمار الأجنبي المباشر إحدى الأدوات المناسبة لتفعيل التكامل الاقتصادي الإقليمي ومن العناصر الأكثر إفادة و فعالية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ؟

- ما هو واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي؟

- كيف تحقق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأرضية التي يبنى عليها التكامل الاقتصادي الإقليمي، وما هي الاستراتيجية المعتمدة في ذلك؟

ثالثا: فرضيات الدراسة :

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لتحقيق التكامل،إذ يكون له أثر كبير إذا تدفق على كيانات اقتصادية يوجد بينها تكامل اقتصادي إقليمي حيث من الممكن أن يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية .

– إن الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي الإقليمي هي أكثر أهمية من الفوائد الستاتيكية الناتجة عن العملية التكاملية لما لها من علاقة وثيقة بالسوق .

– تزداد فعالية الإستثمارات الأجنبية المباشرة بإعتبارها وسيلة من وسائل التكامل الاقتصادي الإقليمي بصفة عامة ، وخاصية من الخصائص الأساسية التي تتميز بها المشروعات المشتركة بصفة خاصة.

– تعد دول مجلس التعاون الخليجي أكثر الدول حركية في وإصلاح المناخ الإستثماري وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا : أهداف الدراسة:

– التعرف على الدور المهم للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الإقتصادات وتحفيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

– إظهار أهمية الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي الإقليمي وتحديد جوانب مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في إطار العملية التكاملية .

– معرفة عمق أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي و التكامل الاقتصادي الإقليمي في دول مجلس التعاون الخليجي .

– توضيح أن المشروعات المشتركة تمثل إحدى الصيغ الجزئية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وهي تحتل أهمية خاصة نظرا لآثارها الإيجابية في تحفيز وتشجيع العملية التكاملية.

خامسا : منهج الدراسة وخطة البحث :

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الإعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث إستخدم المنهج الوصفي في وصف اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ومناخ الاستثمار فيها، والتحليلي في تحليل الإحصاءات التي تم جمعها حول الموضوع .

هيكل الدراسة : وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

1- **الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي و الإستثمار الأجنبي المباشر.**
2- **تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي.**
3- **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي .**

المحور الأول : الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي و الإستثمار الأجنبي المباشر:

يعود ظهور التحليل النظري الخاص بالتكامل الاقتصادي الإقليمي إلى الاقتصادي " **Viner** " سنة 1950 الذي بين أنه نقطة تمفصل الحرية مع الحماية في التجارة الدولية، وفي النصف الثاني من القرن العشرين شهد الإقتصاد العالمي تزايد التوجه الدولي نحو إقامة عدة محاولات للتكامل من أجل تحقيق أهداف مرتبطة أساسا بالأمن، التنمية و المصلحة المشتركة .

ثم تجدد الإهتمام بالتكامل الاقتصادي الإقليمي في كل مرحلة من مراحل تطور النظام الاقتصادي العالمي وأصبح من أبرز المفاهيم الاقتصادية نظرا لما يحتويه من **آثار** ايجابية ومكاسب اقتصادية تعود على الدول الأعضاء في إطار العملية التكاملية.

فإذا كان التفسير النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي يعود للإقتصادي النمساوي «**Viner**» في مؤلفه: (**The Customs Union Issue ,1950**) " الذي بين أن أي شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة، الحرية أو الحماية"([1]). حيث كان له الفضل في وضع أساس " نظرية الإتحاد الجمركي " التي تمثل التحليل الجوهري لنظرية التكامل الاقتصادي اللبرالي ([2]) . إذ يرى «**Viner**» أن فكرة الإتحاد الاقتصادي تقوم على عدة أسس أهمها : إلغاء الحواجز الجمركية، إطلاق حرية إنتقال رؤوس الأموال، إطلاق حرية إنتقال الأشخاص، توحيد وتنسيق النظم واللوائح المالية وتنظيم شؤون النقد وتحويل العملات وتنسيق السياسات المتعلقة بالإنتاج. ([3])

إلا أن "**بيلا بالاسا**" في مؤلفه: **Bela . BALASSA, the theory of economic integration**) **1961**)

قدم التكامل الاقتصادي على أنه "عملية وحالة ، فبوصفه عملية أو مسار (**Process**) يتضمن كافة الإجراءات الموجهة لإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الرامية نحو التكامل"، وحالة(**State**) ، يشير إلى غياب مختلف صور التفرقة بين الوحدات الاقتصادية الوطنية " .([4])

وبالتالي فإن (**B. BALASSA**) يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة حرية التجارة الخارجية، إذ يذهب إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي). ([5])

وقد اهتم" **تنبرغن في مؤلفه** : (**Jan Tinbergen International Economic Integration,** (**Tinbergen**)

(**1954**)، بطرح **بالاسا** ودعا إلى التمييز بين **التكامل السلبي والتكامل الإيجابي** حيث يرى "**Tinbergen**" أن **التكامل الاقتصادي** "هو الوسيلة لخلق الهيكل المرغوب في الاقتصاد الوطني بما يتضمنه ذلك من إزالة

للحواجز غير الطبيعية بين الدول الأعضاء والتي تحول دون كفاءة النظام الاقتصادي، وكذلك إيجاد الصيغ الملائمة للتنسيق والتوحد بين هذه الدول "([6]).

1 التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، محمد رئيف مسعد عبده، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005، ص 182.

2 التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، عبد القادر رزيق المخادمي، ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009، ص24.

3 مبادئ الإقتصاد الدولي، إيمان ناصف عطية ، هشام محمد عمارة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 210.

4 نظرية التكامل الاقتصادي ترجمة رشيد البراوي، بيلا بالاسا ، القاهرة: دار النهضة العربية، 1964، ص 10.

5 التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، سامي عفيفي حاتم، ، القاهرة: جامعة حلوان، ط1، 2003، ص30.

ويشير إلى" **التكامل السلبي** "باعتباره يتضمن استبعاد بعض أدوات السياسة الاقتصادية الدولية، أما" **التكامل الإيجابي** "فيتطلب اتخاذ إجراءات تدعيمية من أجل التنسيق في بعض الجوانب الاقتصادية بصفة عامة والتجارية بصفة خاصة كالضرائب والرسوم ([7]) .

أما **ماخلوب** :(**Machlup**) " :في مؤلفه : (**Fritz Machlup, A History of thought on Economic Integration, 1977**) ، يعتبر "إن فكرة التكامل (الاندماج) الكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل"، ويضيف أنه "في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة، أو بالمكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمن ذلك من أن تتساوى أسعار السلع في جميع أنحاء المنطقة التكاملية مع تعريف تساوي وسائل الإنتاج بمعايير الإمكانيات الكاملة للتنقل ([8])."

وفي هذا الإطار فإن "**Machlup**" يرى أن "جوهر التكامل الاقتصادي ينظر إلى إزالة العقبات، التي تحول دون انتقال جميع أنواع وأنماط العمالة ورأس المال والمنتجات بوصفها شروطا ضرورية، وإن لم تكن بالكافية وحدها لإحراز التكامل الكامل، الذي يتطلب أيضا إقامة مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز،وأن تؤكد عدم التحيز الذي قد تمليه الظروف الجغرافية التي صنعها الإنسان."([9])

ورغم تعدد المفاهيم التي صدرت عن بعض الاقتصاديين: (**Balassa, Tinbergen, Machlup**) ، إلا أنها تشترك في أن التكامل الاقتصادي، يعني دمج أجزاء اقتصادية قطرية متعددة لتكوين وحدة اقتصادية إقليمية، تتحقق فيها حرية تبادل السلع والمنتجات دون أية قيود، كما تتوافر فيها حرية انتقال رؤوس الأموال وحرية انتقال الأفراد بين الأقطار المتكاملة بحيث تصبح اقتصاديات هذه الأقطار جزءا من كل موحد ومجالا اقتصاديا متكاملا.

وفي هذا الإطار فإن التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال ميكانيزماته يجعل الدول الأعضاء تستفيد من **الآثار** الناجمة عن التفاعلات بين الإقتصادات المتكاملة "نظرا لأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية و التي تحتاج إلى استخدام مواردها الاقتصادية بأكبر كفاءة ممكنة، بالإضافة إلى انه طريقا هاما للنمو الاقتصادي واتساع السوق أمام المنتجين المحليين،مما يساعدعلى تعميق قاعدة التخصص الإنتاجي، و الاستفادة من مزايا وفورات الإنتاج والتي تتيح الفرصة لخفض التكاليف و زيادة المدخرات المحلية وخلق رأس المال محلي يمكن توجيهه لزيادة القدرة الإنتاجية ورفع معدل نمو الإنتاج"([10]).

---

6 التبادل الدولي –دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر –، عماد محمد الليثي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002، ص 137.

7 الاقتصاد الدولي، محمد عبد المنعم عفر، ، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص 217.

8 التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، إكرام عبد الرحيم، ، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2000، ص 43 .

9 التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ص 44 .

10 التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ، مقدم عبيرات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 24.

وقد أظهرت الدراسات القياسية الحديثة أن الآثار الديناميكية للإتحاد الجمركي هي أكثر أهمية من الفوائد الستاتيكية الناتجة عن الإتحاد ستة أضعاف ([11]).

وتتمثل الآثار الديناميكية (الحركية) للتكامل الاقتصادي الإقليمي فيما يلي:

1 – إتساع نطاق المنافسة :

إن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تخفيض أو إزالة الحواجز التجارية وبذلك يسمح بظروف أكثر تنافسية مما يلغي المراكز الإحتكارية التي كانت قائمة قبل إقامة التكامل الاقتصادي ([12]).

وهذا ما يدفع المنشآت الأكبر إلى إنفاق المزيد على البحث والتطوير والتوصل إلى تكنولوجيات ترفع الجودة وتخفض التكلفة،كما يدفع المنتجين الأقل كفاءة الذين كانوا يتخذون الحماية الجمركية للإستمرار في الإنتاج، إلى رفع كفاءة إنتاجهم والعمل على تطوير أساليب إنتاجهم، ويعني هذا أن يصبح إقتصاد كل الدول الأعضاء أكثر ديناميكية، وقد يهيء هذا إمكانية التصدير إلى أسواق خارج التجمع ذاته، وهكذا تؤدي زيادة المنافسة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية وتيسير المبادلات التجارية.([13])

2– **وفورات الحجم الاقتصادية**: تعمل الترتيبات الإقليمية على حل مشكلة الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر، فكبر حجم السوق يمكن المنشآت العاملة بأقل من طاقتها على الإستفادة من تحرير التجارة ويتيح لها أن تستفيد من وفورات الحجم، ويفسر ذلك بأن السوق المحلي عادة ما يحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم وكفاية إقتصادية([14]). وهو ما يترتب عنه فوائد إقتصادية هامة تتمثل في: ([15])

– ستجد المشروعات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء فرصة أكبر ومجالا أوسع لزيادة إنتاجها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجاتها، وبالتالي تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ويزيد من كفاءتها الإنتاجية.

– يؤدي إتساع حجم السوق في الكثير من الأحيان إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير في الإنتاج.

– يؤدي إتساع حجم السوق إلى زيادة التخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل.

3– **تحقيق الوفورات الخارجية**: يؤدي التوسع الاقتصادي المترتب على التكامل إلى دعم الوفورات الخارجية، بما في ذلك تخفيض كلفة الحصول غلى مستلزمات الإنتاج عالية الجودة، وتوسع المعروض من الأيدي العاملة المدربة، وخفض كفاءة المعاملات بما في ذلك أنشطة الوساطة والمعلومات والإئتمان، كذلك تتحسن جدوى مشروعات النقل والإتصالات بين أعضاء التجمع مما يؤدي إلى النهوض بهذه الأنشطة التي تساهم في خفض التكاليف وزيادة رفاهية المستهلكين وتوسع الإنتاج المحلي للإستهلاك وللتصدير البيني.([16])

11 فرص وحدود التنمية في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي: - العملية الإنتاجية-، د/ شليحي إيمان، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعةعنابة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2015/2014، ص 107 .

12 التجارة الدولية، محمد سيدي عابد، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر ، 2001، ص 274.

13 منطقة التجارة الحرة العربية_التحديات وضرورات التحقيق، محمد محمود الإمام وآخرون، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان،ديسمبر ،2005 ص 89.

14 التكامل الإقتصادي،كامل بكري، الإسكندريه: المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، 1984،ص38-43.

15 إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008" دول مجلس التعون الخليجي نموذجا"، هشام غربي، محمدمداحي، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات بالمركز الجامعي الوادي، 26-27 فيفري 2012، ص12.

16 منطقة التجارة الحرة العربية_ التحديات وضرورات التحقيق، محمد محمود الإمام وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 89-90.

4- حذب إستثمارات إضافية: يشجع التكامل الاقتصادي على تدفق الإستثمارات بين الدول داخل الإتحاد الجمركي أو حتى من خارج الإتحاد، حيث ترغب الدول غير الأعضاء في ضمان قدر من المكاسب المحققة في إطار الإتحاد الجمركي، وفي الوقت نفسه حتى يتفادوا إستبعادهم من حق الإستثمار في داخل الإتحاد بفعل القيود الجمركية التي يضعها الإتحاد على كافة الدول غير الأعضاء([17]) .

فإتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الإستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف هذه الأموال وخاصة في مجالات المنتجات المتطورة الكبيرة الحجم، التي تتميز بوفورات داخلية، و يكون أمام الشركات الأجنبية التي ترغب في توريد منتجاتها إلى بلد الخيار بين أن تخدم السوق عن طريق التصدير أو عن طريق إقامة مصنع محلي ([18]).

إذن يجب التركيز على الدور الفعال الذي تلعبه الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحفيز النمو والتنمية الاقتصادية ، حيث يمكن لرؤوس الأموال الأجنبية أن تقلص الفجوة بين الحاجة إلى رأس المال و الإدخار الوطني، و في إطار حرية إنتقال و توطين رؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة وفي ظروق جيدة ستؤدي حتما إلى تسهيل عمليات تكوين رأس المال و نقل التكنولوجيا و بالتالي تحسين القدرات الاقتصادية للبلد المضيف وتحقيق الإقلاع الإقتصادي.

5- تكاليف التكيف (أثر الإستقطاب) : يقصد به ما تتعرض له دول أو مناطق في التجمع التكاملي من تراجع في النشاط الاقتصادي وخاصة الأنشطة الأقل كفاءة ، بسبب قدرة دول أو مناطق أخرى للإستحواذ على جانب كبير من نتائج خلق التجارة أو تمكنها من إجتذاب المزيد من عناصر الإنتاج، بما فيها العمل، رأس المال والمعرفة ([19]).

حيث تحدث خسائر إنتقالية في مستوى الرفاه العام في شكل بطالة مؤقتة و طاقة عاطلة خلال فترة تخرج فيها الشركات، بسبب ما تواجهه من منافسة من موردين إقليميين آخرين، في سوق العمل، مع الإتجاخ إلى إعادة توزيع الموارد ببطء نحو إستخدامات أفضل .

وكلما زادت درجة مرونة العمالة و رأس المال داخل البلد الواحد أو بين البلدان الأعضاء في ترتيب إقليمي كلما إنخفضت خسائر الفترة الإنتقالية ([20]).

إذن التكامل الاقتصادي لا يؤدي إلى زياد الإنتاج والدخل فحسب، بل يساهم كذلك في تحسين المركز التنافسي للمنطقة التكاملية كلها و تحسين ميزان المدفوعات حيث تحاول الدول علاج مشاكل ميزان المدفوعات بوسائل متعددة منها تنويع الإنتاج والصادرات وزيادة الإستثمار في صناعات التصدير وإعانة الصادرات وتخفيض القيمة الخارجية للعملة وإتباع السياسات النقدية و التجارية الملائمة، و تعد الإتحادات الاقتصادية في أحوال كثيرة من أحسن الحلول التي تستطيع الدول المتخلفة أن تستخدمها في الفترة القصيرة لتحسين وضع مدفوعاتها الخارجية، فإزالة العوائق الجمركية تؤدي إلى تنويع الصادرات وإقامة علاقات تجارية جديدة، كما تعمل على تقليل الحاجة إلى الإستيراد من الخارج" ([21]).

17 إقتصاديات دولية، محمد يونس، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 160-161.
18 تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي، محمد محمود الإمام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص 90.
19 منطقة التجارة الحرة العربية_ التحديات وضرورة التحقيق، محمد محمود الإمام وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 90.
20 مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية : إلى أين ذاهبون، الإسكوا، الأمم المتحدة: أوراق موجزة ، نيويورك، ص5
21 الإقتصاد الدولي _ دراسات نظرية وتطبيقية_، محمد عبد العزيز عجمية، جلمعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 147-148.

إلى جانب ذلك يعتبر (**KRUGMAN**) أن مكاسب التجارة الحرة الإقليمية تتمثل في ثلاث نقاط أساسية : ([22])

– **المكسب الأول** : الحد من تشوهات الإستهلاك، فإذا لم تمنع مثلا التعريفة الأصلية لإسبانيا من إستيراد القمح الكندي، فإن التعريفة تظل تشوه حوافز المستهلكين، والتحول إلى التجارة الحرة مع فرنسا سيخفض هذا التشويه لدى المستهلك حتى يتم تحويل التجارة.

– **المكسب الثاني**: زيادة الحجم وبالتالي زيادة الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لأسواق إحتكار القلة التي تراعي تحقيق وفورات الحجم.فمثلا : عندما تشكلت السوق الأوروبية المشتركة في عام 1958، كان يبدو أن تحويل التجارة هو النتيجة المحتملة. كما أن تحويل الترتيب إلى نجاح إقتصادي قوي كان بسبب ضخامة التجارة البينية في الصناعة المصنعة، وما صاحب ذلك من ترشيد الإنتاج، والذي أصبح ممكنا بفعل معاهدة " روما".

– **المكسب الثالث** : يتميز التكامل الاقتصادي الإقليمي بتحسين شروط تجارة المنطقة من النفقات العالمية.

وبهذا المعنى الأخير فإنه من الواضح أنه يجعل الإتفاق التجاري الإقليمي أكثر جاذبية، لكنه يشير أيضا إلى أن مثل هذه الصفقات يمكن أن تؤدي إلى سياسات إفقار الجار.

ومنه يمكن القول أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يعتبر أكثر إفادة وفعالية للإقتصادات التنافسية التي تبحث عن منافذ جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي ، من خلال إحداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء، من شأنها أن تساهم بقوة في إحداث تعديلات وإصلاحات إقتصادية بالشكل الذي يساعد على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وإستقطاب فرص التنمية الاقتصادية في إطار العملية التكاملية.

أما الآثار الستاتيكية للتكامل الاقتصادي الإقليمي فتتمثل فيما يلي :

1– خلق التجارة : يتمثل أثر خلق التجارة في نقل الإنتاج من المنتجين الوطنيين الأقل كفاءة ذوي التكلفة المرتفعة إلى المنتجين الأكثر كفاءة في الدولة الشريكة والذين يتسمون بإنخفاض التكلفة داخل الإتحاد الجمركي، وبالتالي يترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية ، مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية. ([23])

ويرجع السبب في ذلك إلى إزالة القيود على التجارة في إطار العملية التكاملية.

2– تحويل التجارة : يحدث أثر تحويل التجارة عندما تقوم دولة إثر دخولها في إتحاد جمركي بتغيير مموليها من الدول غير الأعضاء الذين يتمتعون بتكلفة إنتاج منخفضة إلى ممونين من الدول الأعضاء ذوي التكلفة المرتفعة فقط بسبب إزالة الرسوم الجمركية البينية في إطار علاقة التكامل ، حيث يمثل هذا الإنتقال في المبادلات التجارية إبتعادا عن التوزيع الأمثل للموارد، مما يتسبب في إنخفاض مستوى الرفاهية.([24])

22The Move Toward Free Trade Zones, in Economic Review, Paul KRUGMAN, Federal Reserve Bank of Kansas City, November/ December 1991, p 8- 9.

23 إقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، محمد أحمد السريتي ، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص 200.

24 L'Economie mondiale entre le libre échange et protectionisme , Duc Loi , Cuja, Paris, 1993, p 145.

وعليه يجب أخذ الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي الإقليمي بعين الإعتبار نظرا لأهميتها الاقتصادية فبفضل إتساع حجم السوق الإقليمية تتيح فرصة جذب الإستثمارات الاجنبية المباشرة حيث أن غياب الحواجز أمام المبادلات وإرتباط الأقطاب الاقتصادية المختلفة داخل المنطقة التكاملية يمكن أن تعطي إمكانية أكبر لدخول الشركات للإنتاج داخل إحدى الدول و التصدير للأخرى.

غير أن توجه الإستثمار نحو الدول متوقف على عامل أكثر أهمية من الحجم الاقتصادي والجغرافي للمنطقة التكاملية وهو **مستوى فاعلية مناخها الإستثماري** ، وهذا ما يبرر تباين مستويات إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر ما بين دول العالم.

وعليه فإن أهم المحددات المؤثرة في قرار جذب وتوطين **الاستثمارات الأجنبية المباشرة** تتمثل فيما يلي :

– الانفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة الدولية : يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي تأخذ بعين الإعتبار مبدأ الحرية في التجارة الدولية و الانفتاح الاقتصادي، لأن إزالة الحواجز الجمركية و مختلف القيود التجارية يؤدي إلى الرفع من معدلات التبادل التجاري الدولي هذا من جانب، و من جانب آخر يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية مما يعود بالنفع على الدول من خلال زيادة الدخل الإجمالي و إتاحة الفرص أمام المنتجين بالتوجه نحو أي فرع من فروع الإنتاج التي تمكنهم من توظيف أموالهم بفعالية أكبر ([25]).

– الإستقرار السياسي :يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبنية السياسية، حيث أثبتت دراسة كل من" **Shnieder and Frey**" سنة 1985 التي أقيمت على 54 بلد من البلدان النامية أن هناك علاقة سالبة بين **عدم الإستقرار السياسي** و **الإستثمار المباشر للشركات الأجنبية** ([26]).

– الناتج المحلي الإجمالي: قد توصلت معظم الدراسات الاقتصادية إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الناتج الإجمالي و الاستثمار الأجنبي المباشر و من بين هذه الدراسات نجد دراسة "***Dunning***" سنة 1980 حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية، و در اسة الأونكتاد سنة 1997 حول محددات تدفق الاستثمار المباشر لحوالي 42 دولة نامية ([27]) .

– توفر البنية الأساسية : يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة من أهم المحددات الرئيسية التي تجذب الإستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية إلى الدول المضيفة، فجودة البنية التحتية للبلد المضيف تقلل من تكاليف التوزيع والنقل ومن تكاليف الإنتاج، ومن بين الدراسات الحديثة التي إهتمت بتفسير أثر البنية التحتية على تدفق الإستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية، دراسة" **Demekas & all**" سنة 2007 التي تتضمن مؤشرا لإصلاح البنية التحتية من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، حيث يعكس هذا المؤشر حالة تنظيم البنية التحتية، وتوصلوا إلى أنه في الإقتصادات الأقل نموا هناك علاقة إيجابية بين البنية التحتية وتدفق الإستثمارات الأجنبية في حين كان هناك تأثير ضئيل في الإقتصادات المتقدمة ([28]).

المحور الثاني : تحليل واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي :

1-2 تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون الخليجي :

25 محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص 304

26 تحليل محددات قرار توطين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية الراهنة ، مرابط محمد، مجلة دراسات وإبحاث ، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، العدد26، 2017.

27 عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2002 /2003، ص 51.

28 تحليل محددات قرار توطين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية الراهنة ، مرابط محمد، مرجع سبق ذكره.

- يمكن توضيح تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(1995-2016) إنطلاقا من الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(1995-2016):

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

الدول / السنوات	السعودية	الإمارات	البحرين	عمان	قطر	الكويت	الإجمالـــــــي
1995	575.0	399.9	430.6	46.3	93.6	6.7	1 552.1
1996	64.0	300.5	2048.2	60.6	338.9	347.4	3 159.6
1997	57.0	232.4	868.6	65.0	418.3	19.8	1 661.1
1998	94.0	257.7	-275.0	101.4	347.3	59.1	602.5
1999	123.0	-985.3	453.7	39.0	113.3	72.3	-184.0
2000	183.0	-506.3	363.6	83.2	251.6	16.3	391.4
2001	504.0	1183.8	80.3	5.2	295.5	-111.5	1 957.3
2002	453.0	95.3	217.0	122.0	623.9	3.6	1 514.8
2003	778.5	4256.0	516.7	25.0	642.9	-67.1	6 152 .0
2004	1942.0	10 003.5	865.3	111.0	1199.0	23.8	14 144.6
2005	12097.3	10 899.9	1048.7	1538.0	2500.0	233.9	28 317.8
2006	18293.2	12 806.0	2914.9	1597.0	3500.0	121.3	39 232.4
2007	24318.6	14 186.5	912.2	3332.0	4700.0	111.5	47 560.8
2008	39455.9	5 063.0	2638.3	2952.0	3778.6	-6.0	53 881.8
2009	36457.7	1 134.3	257.2	1485.0	8124.7	1113.6	48 572.5
2010	29232.7	8 796.8	155.9	1243.0	4670.3	1304.6	45 403.3
2011	16308.3	7 152.1	98.4	1628.0	938.5	3259.1	29 384.4
2012	12182.4	8 828.4	1545.2	1365.0	395.9	2872.6	27 189.5
2013	8864.7	9 491.0	3728.7	1612.0	-840.4	1433.6	24 289.6
2014	8011.8	10 823.4	1518.6	1506.0	1040.4	953.5	23 853.7
2015	8141.0	8 795.1	-797.1	-2692.0	1070.9	293.5	14 811.4
2016	7452.5	8 985.7	281.9	142.0	773.9	274.7	17 910.7

المصدر من إعداد الباحثة بالإعتماد على :

UNCTAD,FDI/MNE database(www.unctad.org/fdistatistics).

إنطلاقا من الجدول رقم (01) نلاحظ أن تغيرات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي تميزت بالتقلب الواضح خلال فترة التسعينات إذ قدر حجم التدفق لسنة 1995 بحوالي **1 552.1 مليون دولار أمريكي**، ثم عرف بعد ذلك تقلبات ليسجل قيمة سالبة سنة 1999 وذلك بسبب تدهور شروط التجارة بشكل كبير بالنسبة لسلعة النفط التي تعتمد عليه بصفة أساسية في التصدير خلال الفترة (1995-2000)، ليشهد سنة 2001 إرتفاعا قدر بمبلغ 1 957.3 مليون دولار، وإستمر في الإرتفاع إلى غاية سنة 2003 حيث بلغ حجم تدفقه حوالي 6 152 .0 مليون دولار وهذا تزامنا مع **إقامة الإتحاد الجمركي** وفي هذا الإطار فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة كانت تدخل للعمل في كل دولة على حدى حيث أن كل دولة تمثل سوق بحجم مختلف بينما **بقيام الإتحاد** أصبح حجم السوق يساوي أسواق الدول المعنية بالإتحاد. ليصل مستوى الإستثمار الوارد ذروته سنة 2008 بمبلغ قدر بحوالي 53 881.8 مليون دولار وذلك تزامنا مع إنشاء السوق الخليجية المشتركة والتي تهدف إلى جذب وتحفيز الاستثمار ، بالإضافة إلى تحسين المناخ الإقتصادي، لينخفض بعد ذلك سنتي 2009 و2010 مسجلا تدفقا بقيمة 48 572.5 مليون دولار و45 403.3 مليون دولار على التوالي، وهذا راجع إلى إنخفاض الإستثمار الوارد عالميا تزامنا مع تداعيات الأزمة الاقتصادية، بعد ذلك عرف تقلبات ليستمر في التراجع إلى غاية سنة 2015 ليقدر بحوالي 14 811.4مليون دولار، وهذا نتيجة لتداعيات إنخفاض أسعار النفط عالميا في ظل هيمنة قطاع المحروقات على الإقتصاد الخليجي، ليشهد سنة 2016 إرتفاعا إلى ما قيمته 17910,7 مليون دولار .

وقد إتجهت دول مجلس التعاون الخليجي نحو جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، بهدف التقليل من الاعتماد على النفط وتنوع مصادر الدخل، فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة بنحو 3.16 في المائة خلال الفترة 1995-201 ليبلغ إجمالي الاستثمارات التراكمية حوالي 416 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي 0.25 % من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 24 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي 0.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يوضحه شكل رقم (01).

الشكل رقم (01): مؤشرات الإستثمار الأجنبي المباشر لمجمل دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1994-2014):

الوحدة : مليار دولار أمريكي.

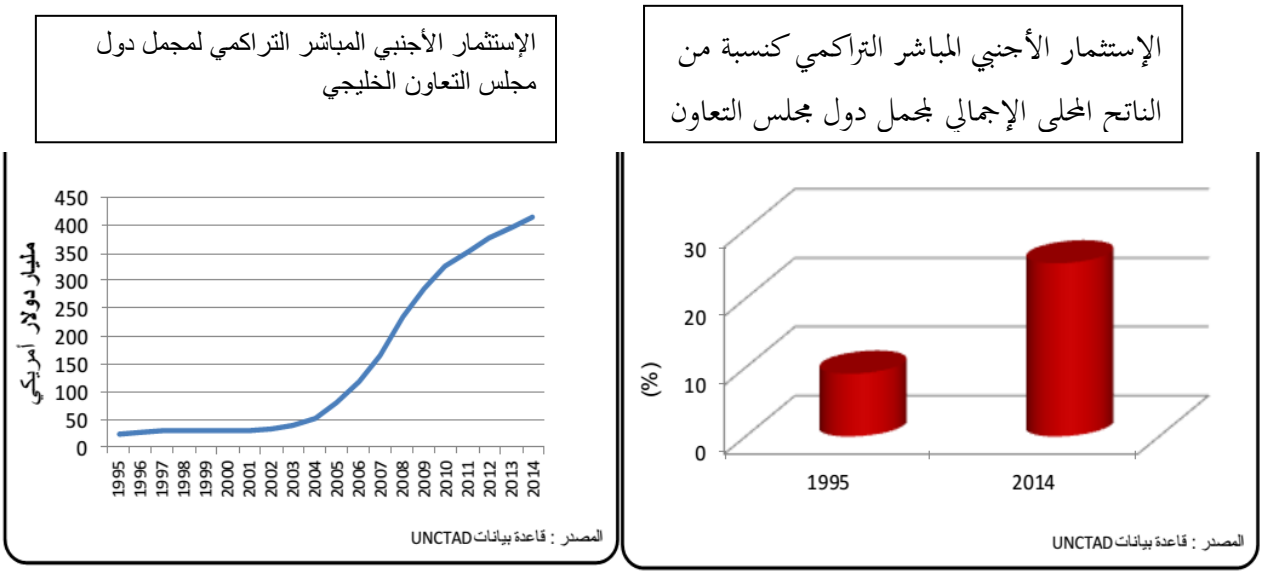

المصدر: قاعدة بيانات UNCTAD

❖ وقد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي **خلال سنة 2016** في إستقطاب 527 مشروعا جديدا تخص 434 شركة وبتكلفة إستثمارية نحو 31 مليار دولار، وقد حلت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول المستثمرة في دول المجلس ، فيما جاءت السعودية في مقدمة الدول المستقبلة للمشروعات بنحو 11,8 مليار دولار ، وقد إستحوذ قطاع العقارات على نصيب الأسد من الإستثمارات بقيمة 7,7 مليار دولار ، في حين بلغت حصة الدول العربية في إجمالي الإستثمار حوالي 94 مليار دولار خلال نفس السنة أما على المستوى العالمي فقدرت قيمته بحوال 919 مليار دولار، وشجع تزايد عدد المشروعات في دول مجلس التعاون الخليجي على توفير أكثر من 51000 فرصة عمل جديدة، **وهذا مايوضحه الجدول رقم (02)**.

الجدول رقم (02):المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنة 2016:

الوحدة: مليار دولار

المشاريع / الدول	عدد المشاريع	إجمالي تكلفة الإستثمار	أكبر بلد مصدر للإستثمار		أكبر قطاع موجه له الإستثمار		أكبر بلد مستقبل للإستثمار		إجمالي فرص العمل
			البلد	القيمة	القطاع	القيمة	البلد	القيمة	
دول مجلس التعاون الخليجي	527	31	و.م.أ	5.9	العقارات	7.7	السعودية	11.8	51 150
الدول العربية	773	94	الصين	29.5	العقارات	41.57	مصر	41	115 065
العالم	18153	919	و.م.أ	245	العقارات	164	و.م.أ	147	2 563 197

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على إستخراج بيانات من:

تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2017.

كما نجد أن نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في دول مجلس التعاون الخليجي بدأت في الارتفاع منذ سنة 2003 وإستمرت في التحسن إلى غاية سنة 2006 حيث صنفت كل من البحرين، الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية في مراكز متقدمة بنسبب 53,4% ، 32,8% و 23,8% على التوالي، وفي سنة 2007 إنخفضت نسبة التدفق وإستمرت في التراجع حتى سنة 2011 ، وذلك تزامنا مع الركود الاقتصادي الذي أصاب العالم بسبب الأزمة المالية العالمية، بعد ذلك شهدت إرتفاعا ما بين سنتي 2012و2013 ، لتتراجع نسبته عام 2014 وتستمر في التراجع حتى سنة 2015 ، وهذا بسبب إنخفاض وتقلبات أسعار النفط، لتعرف بعد ذلك إرتفاعا سنة 2016 نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها دول المجلس.وهدا ما يوضحه الجدول رقم (03) .

–الجدول رقم (03): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من تكوين رأس المال الثابت في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2003–2016) :

الوحدة: (%)

الدول / السنوات	السعودية	الإمارات	البحرين	عمان	قطر	الكويت
2003	2.0	16.5	19.8	0.5	8.8	–0.8
2004	3.9	36.2	29.2	1.6	12.5	0.3
2005	19.1	32.8	25.6	23.1	17.5	2.0
2006	23.8	32.8	53.4	15.8	13.5	0.7
2007	24.7	23.3	12.5	23.2	12.4	0.5
2008	33.3	7.2	29.7	13.3	7.7	_0.0
2009	33.0	1.5	4.4	10.9	19.2	5.8
2010	22.7	12.3	2.3	8.3	11.0	6.4
2011	10.8	9.6	1.6	9.9	1.9	15.6
2012	7.4	10.8	18.7	6.5	0.7	12.9
2013	5.0	11.2	46.3	7.0	–1.4	5.7
2014	4.2	11.8	17.7	6.5	1.4	3.6
2015	4.2	9.1	–10.7	–11.4	1.2	1.0
2016	4.5	9.1	3.6	0.6	0.8	1.0

المصدر من إعداد الباحثة بالإعتماد على :

UNCTAD/world investment report

وأما من ناحية الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتي تعكس مدى أهمية تدفق هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي وبالتالي مدى الأثر الذي يحققه على اقتصاد البلد المضيف لهذا الاستثمار فيمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (04):

الجدول رقم(04): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2003–2016):

الوحدة : (%)

الدول / السنوات	السعودية	الإمارات	البحرين	عمان	قطر	الكويت
2003	8.6	5.3	60.7	12.6	14.7	0.8
2004	7.9	11.2	55.9	11.5	14.7	0.7
2005	10.2	15.2	51.8	14.1	16.1	0.8
2006	13.5	18.1	60.5	16.1	17.5	0.8
2007	17.7	18.9	55.7	22.1	19.3	0.8
2008	21.7	17.1	57.3	20.1	15.4	5.9
2009	34.5	21.7	65.4	28.4	26.5	9.7
2010	33.5	22.3	58.9	25.6	24.4	10.3
2011	27.8	20.4	77.6	24.5	18.8	9.9
2012	27.0	21.4	77.7	23.4	17.1	10.4
2013	27.8	23.0	84.8	24.8	15.6	9.2
2014	28.5	24.9	87.2	26.0	15.6	9.7
2015	34.4	29.4	91.0	26.4	20.1	12.8
2016	36.2	31.8	89.7	29.4	21.7	13.0

المصدر من إعداد الباحثة بالإعتماد على :

UNCTAD/world investment report

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي تشير إلى أن أكبر المساهمات قد تحققت في كا من البحرين ، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة ، قدرت نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في مملكة البحرين سنة 2015 بحوالي 91,0 ٪، لتتراجع سنة 2016 بما نسبته 89,7 ٪، أما في المملكة العربية السعودية فسجلت سنة 2016 ما نسبته 36,2٪ ، وخلال نفس السنة سجلت الإمارات العربية المتحدة نسبة قدرت بحوالي 31,8٪.

ويمكن توضيح مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في إطار العملية التكاملية لدول المجلس من خلال أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية **لسنة 2016** التي تحدد مراكز دول المجلس من ناحية النمو الاقتصادي عربيا وعالميا : ([29])

29 المتانة الاقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية المؤشرات والدلالات :الإمارات العربية المتحدة وزارة الإقتصاد، د/ نيفين حسين– خبيرة إقتصادية، 2016 .

1.مؤشر معهد ماكينزي للربط العالمي : والذي يؤكد حجم إنخراط الدولة في الاقتصاد العالمي والتدفقات العالمية.ويعطي المؤشر نظرة شاملة لكيفية مشاركة الدول في التدفقات الداخلية والخارجية للسلع والخدمات والتمويلات والأشخاص والبيانات، فخلال سنة 2016 جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الأول عربياً والعاشر عالمياً من بين 108 دول، وأحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية عربياً والمركز 11عالمياً، في حين أحتلت الكويت المركز الثالث عربياً و23 عالمياً.

2. مؤشر الحرية الاقتصادية :الصادر عن مؤسسة هيرتيج فاونديشن الدولية الذي يقيس سلطة القانون والنظام القضائي وحرية الملكية وحجم الحوكمة والكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة وحرية ممارسة أنشطة الأعمال وحرية العمل وتكلفة استكمال متطلبات التراخيص وحرية النقد والتجار، في سنة 2016 جاءت البحرين في المرتبة الأولى عربياً وفي المركز 18 عالمياً، فيما أحتلت الإمارات المرتبة الثانية عربياً و25 عالمياً بتسجيلها إجمالي72.6 نقطة على المؤشر، وبنسبة تغير إيجابية بلغت 2.0 +، وقطر أحتلت المرتبة الثالثة عربياً و34 عالمياً، وجاءت السعودية في المرتبة السابعة عربياً والمرتبة 78 عالمياً.

3. مؤشر التنافسية : تصدرت قطر الترتيب عربياً واحتلت المركز 14 عالمياً، تلتها الإمارات لتكون الثانية عربياً وفي المركز 17 عالمياً، والسعودية في المرتبة الثالثة عربياً و25 عالميا وذلك خلال سنة 2016. ويقيس المؤشر العوامل التي تسهم في دفع عجلة الإنتاجية والازدهار لـ 140دولة حول العالم، ويعتمد على ثلاثة مؤشرات رئيسة لقياس مدى تنافسية الدولة عالمياً،وهي المتطلبات الأساسية للاقتصاد، العوامل المحسنة لكفاءة الاقتصاد، وعوامل الإبداع والتطور.

4، مؤشر الأسواق المفتوحة (مؤشر غرفة التجارة الدولية) : احتلت الإمارات المركز الأول عربياً، وجاءت السعودية في المركز الثاني خلال سنة 2016. ويقيس مؤشر الأسواق المفتوحة مدى نجاح الدول في فتح اقتصاداتها أمام التجارة العالمية، وإزالة العوائق أمام تدفق البضائع والخدمات والعمالة ورؤوس الأموال بين الدول. ويشمل المؤشر 75 دولة تمثل مجتمعة أكثر من 90 % من إجمالي حجم التجارة والاستثمارات الدولية.

ومنه يمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل مراكز دولية متقدمة وفي الصدارة عربياً وتحديدا في تلك المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الداخلي أو مدى مساهمة اقتصاداتها في الاقتصاد الدولي.

ويمكن أن تظل دول الخليج العربية من أكثر دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا جذبا للإستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا يتوافق مع إجراءات دول الخليج على المدى الطويل التي تؤكد على أهمية الإستثمار الأجنبي، "وتهدف إلى تقديم الحوافز لجذب الإستثمار الأجنبي لتعزيز التنمية المستدامة من خلال الإستثمار الأجنبي الأكثر فعالية والذي يساعد في خلق الوظائف وتنويع مصادر الدخل وبالتالي الحد من الإعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل"([30]) خاصة مع إنهيار أسعار المحروقات في إطار التغيرات الدولية والإقليمية الراهنة.

المحور الثالث: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي :

– إن للإستثمارات الأجنبية المباسرة دورا جوهريا في النمو والتنمية الاقتصادية، إذ أنها تساعد على تحسين القدرات الاقتصادية للبلد المضيف و ترفع من قدرته على النفاذ إلى الأسواق وتساهم في نقل التكنولوجيا في إطار العملية التكاملية.

30 ورقة عمل الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي،صلاح الصيعري، وأحمد البكر، إدرة الأبحاث الاقتصادية ، 2016 .

– و بالتالي فإن الحاجة للتجديد وتوطين التكنولوجيا من شأنه أن يشجع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار تنويع مناهج الإنتاج الجديدة ، وتكون لهذه اللإستثمارات الأثر المضاعف على تنمية إقتصادات الدول المتكامل وتعتبر أداة فاعلة لتحفيز وتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي، بحيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل ومضاعفة الطلب بين الدول الأعضاء .

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أداة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال إقامة مشاريع مشتركة والسعي لتنميتها في إطار إجراء عملية تقوية لعلاقة المشروعات العربية المشتركة بباقي المنظومة التكاملية على أساس المزايا النسبية والتنافسية لكل دولة وتربط بين أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج، مع إقامة مشروعات لأهداف اقتصادية واستراتيجية ، وزيادة معدل النمو الاقتصادي والقدرة على المنافسة العالمية وخلق قاعدة إنتاجية لزيادة التبادل التجاري العربي([31]).

تظهر أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة كوسيلة متميزة للإستفادة من توسيع الأسواق عن طريق التكامل من خلال السمات التي تنفرد بها المشروعات المشتركة والمتمثلة فيما يلي ([32]) :

- لاتمس ابتداء إلا جزءا من النشاط الاقتصادي، أو فعاليات إنتاجية معينة، لذلك فإنها تكون أقل عرضة للمشاكل السياسية، وأكثر مرونة في مجال الاتفاق عليها.
- إنها أكثر أهمية في حالة البلدان النامية، لأن ما تحتاجه أولا ليست إجراءات تحرير التجارة بل إجراءات خلق التجارة، أي تطوير الهياكل الإنتاجية.
- تمثل المشروعات المشتركة خطوة هامة في سبيل تحرير عوامل الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، بصورة تدريجية وعملية راسخة، طالما أنها تؤدي إلى توسيع نطاق الاستغلال الجماعي للموارد الاقتصادية.
- إنها على عكس الأساليب التجارية في تحقيق التكامل الاقتصادي مثل منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، لاتتطلب تحرير لكامل التجارة او عوامل الإنتاج، بل تقتصر عملية التحرير في أفضل الأحوال على المنتجات وعوامل الإنتاج الخاصة بهذه المشروعات.

وبالتالي تشكل المشروعات المشتركة إحدى الصيغ الجزئية لتحقيق التكامل الاقتصادي، وهي تحتل أهمية خاصة نظرا لآثارها الإيجابية، لأن جوهر التكامل الاقتصادي بين بلدين أو أكثر من الدول النامية يتلخص في نوع من التطور الهيكلي الذي يتحقق من خلال التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصادات الدول الأعضاء طبقا لتخطيط إنمائي لهذه الاقتصادات، مما يدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل منها إلى التحسن والنمو. وبالتالي، تحقيق نمو حقيقي مستمر في تبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء في إطار التكامل، ومن خلال هذه الفكرة نجد أن المشروع المشترك بين مجموعة من الدول النامية لكي يساهم في عملية التكامل ينبغي أن يؤدي إلى حدوث درجة من التشابك العضوي الإنتاجي، ومن ثمة التبادل بين اقتصادات هذه الدول. ولتحقيق ذلك ينبغي أن تنشئ المشروعات المشتركة فروع نشاط اقتصادي، يغذي بعضها البعض الآخر، عن طريق التكامل الرأسي" تتابع سلسلة مراحل الإنتاج لسلعة معينة أو عدة سلع"، أو عن طريق التكامل الأفقي الذي يمنح لكل دولة عضو تخصصا في إنتاج نوع أو أنواع من السلع والخدمات، ويتم تسويقها في أسواق البلدان الأعضاء، وبطبيعة الحال مع البلد المضيف للمشروع المشترك ([33]) .

31 **التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية** ، علي لطفي، ، مؤتمر الإدارة وسرعة التمييز، القاهرة، 1996، ص 187-188.

32 "**التكامل الاقتصادي العربي**"، قدور بوزيدي، أطروحة دكتوراة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جويلية1999، ص69.

33 "**التكامل الاقتصادي العربي**"، قدور بوزيدي، مرجع سبق ذكره ، ص75 .

ولذلك فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل وسيلة هامة لتجميع الموارد الاقتصادية لمجموعة من الدول في إطار العملية التكاملية من أجل تحقيق منافع اقتصادية بصورة متكافئة، وتساهم في تشجيع وتحفيز التكامل الاقتصادي الإقليمي لمعالجة مشكلتي سوء استغلال الموارد وقلة الإنتاج .

الخاتمة :

من خلال ما تقدم تبين أن العلاقة بين الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتكامل الاقتصادي الإقليمي هي علاقة محورية في إتجاهين .حيث أن جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم آثار التكامل الاقتصادي الإقليمي وفي نفس الوقت فإن الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم محفزات التكامل الاقتصادي الإقليمي كونه يوفر قاعدة إنتاجية تسمح بقيام التبادل بين الدول الأعضاء ، كما يسمح بتمويل مشاريع التنمية التي ينقصها التمويل أو المعرفة لتقنيات الإنتاج.

ولعل قدرة الدول النامية على الإستفادة من اللإستثمارات الأجنبية المتدفقة يبقى رهن القدرة على المشاركة في المشاريع الواردة إليها سواء كانت بينية أو أجنبية ، وإتخاذ منهج المشاريع المشتركة كتكامل جزئي على مستوى القطاعات يكون أحسن سبيل لبناء أسس التكامل الاقتصادي بينها.

كما أن الإتحادات الجزئية بين الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة، تبدو أكثر أهمية من التكامل الشامل الذي قد يكون أكثر صعوبة .

بالإضافة إلى أن نجاح مجموعة معينة من الدول في تحقيق التكامل قد يمثل أساسا لقيام الإتحاد الشامل.

❖ ومن خلال دراستنا للموضوع، تم توصل إلى النتائج التالية:

– يتضح جليا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبارة عن أداة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي .

– إن التحفيزات والامتيازات المتعلقة بالاستثمار، المقدمة من طرف الدول العربية يجب أن تخلق مناخ إستثماري تكاملي وليس تنافسي .

وعليه لابد من تعاون الدول العربية لاالعمل بشكل فرادى من أجل تحقيق الوحدة في السياسات الاقتصادية و الإستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي الإقليمي.

– تشكل المشروعات المشتركة إحدى الصيغ الجزئية لتحقيق التكامل الاقتصادي، وهي تحتل أهمية خاصة نظرا لآثارها الإيجابية، لأن جوهر التكامل الاقتصادي بين بلدين أو أكثر من الدول النامية يتلخص في نوع من التطور الهيكلي الذي يتحقق من خلال التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصاديات الدول الأعضاء طبقا للتخطيط الإنمائي لهذه الاقتصادات.

– إن نجاح إتحاد أو تكامل دول مجلس التعاون الخليجي يمكن (بمنطق إقتصادي) من وضع أساس لتكامل أوسع يشمل دول عربية أخرى.

– التوجهات الحديثة في إتفاقيات الإستثمار، وإتفاقيات التجارة بين الأقاليم أصبحت أكثر إهتماما بتحفيز التكامل الاقتصادي الإقليمي ويمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة أداة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وذلك من خلال : توفير مجموعة من العوامل المشجعة للاستثمار ، إضافة إلى الانتقال من مجرد تحرير التجارة إلى وضع استثمارات مشتركة عن طريق تنمية هذه الأخيرة ووضع استيراتيجية للتكامل الاقتصادي .

التوصيات والإقتراحات :

– تفعيل وإصلاح القطاعات المؤهلة للعمل المشترك.

–البحث في إمكانية توفير الشروط الضرورية للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية ، وإمكانية الحصول على التكنولوجيا المناسبة بأقل الأسعار قصد التخفيض من تكاليف الإنتاج وإحداث تحسين في النوعية .

- تشجيع الإستثمار في القطاعات الحيوية الأخرى والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات؛

-تشجيع الابتكار والعمل على جذب الاستثمارات اللازمة للبحث والتطوير، وإقامة المشروعات في القطاعات الخدمية والإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وتوفير الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية،مع مراعاة الحفاظ على البيئة في كافة الأنشطة الاقتصادية .

- إعطاء الأولوية لقطاع الخدمات في النشاطات والبرامج الهادفة إلى جذب الإستثمارات المباشرة للشركات الأجنبية، لأن هذا القطاع صار يجذب أكثر من 65 %من التدفقات العالمية للإستثمارات.

- ينبغي فتح المجال أمام القطاع الخاص وترويج الاستثمار عن طريق البنوك المتخصصة .

قائمة المراجع :

أ- التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، محمد رئيف مسعد عبده، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005 .

ب-التكامل الاقتصادي العربي في موجهة جدلية الإنتاج والتبادل، عبد القادر رزيق المخادمي، ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009 .

ت-مبادئ الإقتصاد الدولي، إيمان ناصف عطية ، هشام محمد عمارة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007 .

ث-نظرية التكامل الاقتصادي ترجمة رشيد البراوي، بيلا بالاسا ، القاهرة: دار النهضة العربية، 1964.

ج- التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، سامي عفيفي حاتم، ، القاهرة: جامعة حلوان، ط1، 2003.

ح-التبادل الدولي –دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر –، عماد محمد الليثي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002.

خ- الاقتصاد الدولي، محمد عبد المنعم عفر، ، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1999.

د- التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، إكرام عبد الرحيم، ، القاهرة:مكتبة مدبولي، ط1، 2000 .

ذ- التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ، مقدم عبيرات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 .

ر- فرص وحدود التنمية في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي: - العملية الإنتاجية-، د/ شليحي إيمان، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة عنابة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2015/2014.

ز- التجارة الدولية، محمد سيدي عابد، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر ، 2001.

س-منطقة التجارة الحرة العربية_التحديات وضرورات التحقيق، محمد محمود الإمام وآخرون، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان،ديسمبر ،2005 .

ش-التكامل الإقتصادي،كامل بكري، الإسكندريه: المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، 1984.

ص- إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008" دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا"، هشام غربي، محمد مداحي، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات بالمركز الجامعي الوادي، 26-27 فيفري 2012.

ض- إقتصاديات دولية، محمد يونس، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

ط- تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي، محمد محمود الإمام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.

ظ- مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية : إلى أين ذاهبون، الإسكوا، الأمم المتحدة: أوراق موجزة ، نيويورك.

ع- [1] الإقتصاد الدولي _ دراسات نظرية وتطبيقية_، محمد عبد العزيز عجمية، جلمعة الإسكندرية،مصر،2000 .

غ- The Move Toward Free Trade Zones, in Economic Review, Paul KRUGMAN, Federal Reserve Bank of Kansas City, November/ December 1991.

ف- إقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، محمد أحمد السريتي ، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

ق- Duc Loi , Cuja, L'Economie mondiale entre le libre échange et protectionisme , Paris, 1993.

ك- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2010 .

ل- تحليل محددات قرار توطين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية الراهنة ، مرابط محمد، مجلة دراسات وإبحاث ، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، العدد26، 2017.

م- UNCTAD,FDI/MNE database(www.unctad.org/fdistatistics).

ن- المتانة الاقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية المؤشرات والدلالات :الإمارات العربية المتحدة وزارة الإقتصاد، د/ نيفين حسين- خبيرة إقتصادية، 2016.

هـ- ورقة عمل الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي،صلاح الصيعري، وأحمد البكر، إدرة الأبحاث الاقتصادية ، 2016 .

و- تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات حول مناخ الإستثمار في الدول العربية 2015،.

ي- **التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية** ، علي لطفي، ، مؤتمر الإدارة وسرعة التمييز، القاهرة.